الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ١٤ اغسطس ٢٠٠٢

ماهر: لا تفريط في وحدة السودان.. ولا لضرب العراق

المعارضة السودانية اختتمت اجتماعها بطلب توسيع «ماشاكوس» تحرك مكثف في الخارج والداخل خلال الفترة المقبلة

اسمرا ـ حمدي رزق:

أختتم «التجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض اجتماع هيئة القيادة في أسمرا أمس بالتأكيد على خطورة اتفاق ماشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اذا استمر في حالته كاتفاق ثنائي جزئي يتجاهل كافة اطراف المعادلة السودانية. وطالب بتوسيع طاولة الاتفاق لتشمل كل اطراف الازمة السودانية. ورأى التجمع في اوراق الاجتماع «ان الاتفاق رغم انه اخترق الجدار بين الحكومة والحركة وزلزل ثوابت النظام وكان الخوض فيها من المحرمات إلا انه جاء جزئيا واقتصر على طرفين وعديد من بنوده غامضة وغير واضحة مثل الحديث عن الدستور وتقسيم السودان على أساس ديني وخلوه من الحديث عن الديمقراطية وحقوق الأنسان وقضايا التحول الديني». ولخص وجهة نظره في انه اتفاق يزيد من فرص انفصال السودان.

ورغم مباركة التجمع مشاركة «الحركة الشعبية المتمردة» في الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس التي بدأت أمس الأول وتحميل امينه العام باقان اموم ملاحظاته الى وفد الحركة في ماشاكوس باعتباره عضو وفد المفاوضات عن الحركة إلا ان اوراق التجمع التي اعدتها ثلاث لجان اساسية اكدت على نظرته المتدنية للاتفاق باعتباره استخدم «منهج التجزئة» وليس الحل الشامل. ولعل اهم الاوراق كانت الورقة التفاوضية التي تشكلت من صفحتين فقط وشملت تسع نقاط تنص على الحل السياسي الشامل القائم على اشراك التجمع في المفاوضات والتحول الديمقراطي. وايضا اشتراطه للمشاركة في الحكومة الانتقالية والتي تتبلور في مهمة بناء اجهزة الدولة على أساس قومي، ومراجعة صيغة الدين بطريقة اكثر دقة لانه حسب الاتفاق وبهذه الصيغة سيكون الانفصال واقعا. واكد التجمع في اشتراطاته ان اي اتفاق يتم ضمانه من خلال ايجاد وشركاء ايجاد ودولتي المبادرة المشتركة «مصر وليبيا».

اما على مستوى القرارات فإن التجمع قرر القيام بتحرك دبلوماسي مكثف في الفترة المقبلة لتوضيح موقف التجمع من اتفاق ماشاكوس وستتجه الوفود الى مصر ودول «ايجاد والترويكا» الاوروبية «بريطانيا والنرويج وايطاليا». وايضا تكثيف الاتصالات مع تجمع الداخل ومده بالاموال اللازمة لتفعيل وتنشيط العمل الجماهيري «خيار الانتفاضة». وفيما ارجع التجمع تفعيل الخيار العسكري للقيادة العسكرية بقيادة جون قرنق والفريق عبدالرحمن سعيد إلا ان قرارا سريا لم يصدر في الاجتماع لتنشيط العمل العسكري في الجبهة الشرقية لاجبار النظام على الجلوس الي طاولة التفاوض.

وحول الدور المصري فقد خلت الاوراق من اية اشارة لمصر سوى في البيان الختامي الذي طالب بضرورة اشراك دول الجوار في ضمان الاتفاق. في هذا الاتجاه فإن مصر بدأت اتصالات مكثفة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لدعوة زعيمها الدكتور جون قرنق الى القاهرة بناء على رغبته التي ابداها للسفير المصري في اسمرا دسوقي فايد. وكان قرنق قد اجرى اتصالات مكثفة بالقاهرة لامكان زيارتها وكان مقررا ان يذهب اليها يوم الخميس المقبل مع رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني. وكما اشارت «الاتحاد» من قبل فإن الميرغني سيعود الى القاهرة «الخميس» في محاولة لترميم الجسور التي تهالكت بين مصر والتجمع وان الميرغني سيحمل الى القاهرة نتائج اجتماعات هيئة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

القيادة خاصة وانها تتوافق الى حد كبير مع الطرح المصري الرامي للمحافظة على وحدة السودان، على ان تدرس القاهرة النتائج وتشير على رئيس التجمع بما تراه ويكون مناسبا لدعم التجمع في اتجاه الوحدة. وعلمت «الاتحاد» ان عددا من قادة الفصائل سيعودون الى القاهرة بعد غد الجمعة وسيطلب كثيرون منهم عقد لقاءات مع المسؤولين المصريين لمناشدتهم مساندة موقف التجمع من الاتفاق بحيث يؤدي الى الحفاظ على وحدة السودان.

وفي القاهرة أكد وزير الخارجية أحمد ماهر على أن مصر لاتقبل التفريط في وحدة السودان وانها ستعمل من أجل أن تكون الوحدة هي خيارالشعب السوداني عندما يجرى الاستفتاء في نهاية فترة الست سنوات التي حددها اتفاق « مشاكوس » بين الحكومة السودانية وحركة جون قرنق.

وقال ماهر في حديث تنشره مجلة «آخر ساعة » في عددها الصادر اليوم ان وحدة السودان هي لمصلحته ولمصلحة مصر ولمصلحة الاستقرار في القارة الافريقية وبالتالي فان التفريط في هذا الموضوع خطير جدا.

واضاف: اننا يجب أن نعمل على مساعدة الشعب السوداني في أن يحتفظ بوحدته لأن الوضع ليس سهلا فعندما تفتح الباب لفكرة تقرير المصير فان هذه الفكرة تستهوي الناس وتؤثر في المواقف ونحن علينا أن نعمل مع القوى المؤمنة بوحدة السودان في الشمال والجنوب لكي نصل بعد 6 سنوات الى أختيار الوحدة ».

وردا على سؤال حول الضربة العسكرية المحتملة ضد العراق حذر أحمد ماهر من أن التدخل العسكري ستكون له تداعيات خطيرة جدا على الشعب العراقي وعلى المهاجمين أنفسهم مشيرا الى أن ذلك سيترتب عليه سقوط كثير من الضحايا من الجانبين. واستطرد قائلا : ان التهديد باستخدام القوة ليس فيه مايبرره قانونيا أو سياسيا كما أنه خطأ سياسي.

وأكد ان مصر أبلغت الولايات المتحدة بوضوح رفضها ضرب العراق.

ومن جهته أعرب الدكتور مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري عن القلق بشأن اتفاق ماشاكوس وقال: «ان هذا القلق بشأن الاتفاق يعود الى الحرص الشديد على السودان الشقيق وليس تدخلا في الشأن السوداني الداخلي».. مؤكدا في الوقت نفسه ان السودان دولة ذات وزن وقيمة كبيرة وشعبها يتمتع بمستوى عال من الوعي السياسي والثقافي.

واوضح ان الاهتمام المصري بهذا الموضوع يرجع الى تأثيراته الاقليمية وأنه ليس شأنا داخليا فقط حيث أنه بعد مرور فترة السنوات الست الانتقالية من الممكن ان تؤدي نتيجة استفتاء الى اعلان قيام دولة أخرى بالجنوب السوداني.

واضاف«ان فترة الست سنوات تعد أمرا مقلقا للغاية وان من تعود على الاستعداد للاستقلال سوف يسعى لهذا ».

وشدد الدكتور مصطفى الفقي على ان القلق المصري بشأن اتفاق ماشاكوس ليس دافعه احتمال تأثر حصة مصر من مياه النيل «انما القضية هي ان استقرار السودان يمثل جزءا من الامن القومي المشترك لمصر والسودان ..مشيرا أيضا الى انه لايوجد مبرر حقيقي لفصل الجنوب عن الشمال.

ورأى في حديث خاص للتليفزيون المصري امس ان حل مشكلة الجنوب السوداني«يكمن في احتواء كل التيارات السياسية بالسودان في دولة ديمقراطية متعددة الاعراق والاصول يتم الايمان فيها بمنطق المواطنة ».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية